ممثلو الدول الأعضاء يشيدون في خطاباتهم بأهمية السعودية إقتصادياً

المملكة تلقي أول كلمة لها في منظمة التجارة العالمية

يماني: نمضي قدماً في مسيرة الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة

هاشم يماني يلقي كلمة في اجتماعات المنظمة في هونغ كونغ

الوفد السعودي في الاجتماعات

هونغ كونغ- مشعل العمران:

■ رحبت منظمة التجارة العالمية في جلستها المسائية أمس بالمملكة العربية السعودية كعضو كامل في المنظمة وألقى الدكتور هاشم يماني وزير التجارة والصناعة رئيس الوفد كلمة بهذه المناسبة التاريخية أشاد فيها بجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في دعم مسيرة الانضمام للمنظمة وحرص حكومته الرشيدة على تحقيق أهداف هذه المسيرة ومثابرة اللجنة الوزارية المشرفة على عملية الانضمام برئاسة صاحب السمو الملكي وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، كما أكد رئيس الوفد السعودي على أن إيمان المملكة بحرية التجارة نابع من مبادىء تأسيسها ودعمها لاقتصاديات السوق وأنها جزء لا يتجزأ من القرية الكونية المتنامية وخير برهان على ذلك مضيها قدماً في مسيرة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وترسيخ مبادىء التجارة الحرة دون التفريط في القيم والمبادىء السامية التي حباها الله سبحانه وتعالى بها. [illegible]

بإنضمام دولة تونغا للمنظمة ليصبح عدد أعضاء هذه المنظمة (١٥٠) دولة وتغطي أكثر من (٩٠٪) من حجم التجارة [illegible]

وألقى رئيس المؤتمر جون تسانغ وعدد من الأعضاء كلمات للترحيب بالعضوين الجديدين.

وقال ممثل سيريلانكا: أود ان أعرب عن تقديري للصداقة الخاصة مع المملكة التي كانت بجانبنا في السهل والصعب، والتي توظف الآلاف من مواطنينا، والتي تعد أهم شريك تجاري لنا في الشرق الأوسط والتي ساعدتنا كذلك في القضايا الحضارية والدينية.

وأشادت دوريثي داوسكن رئيسة الوفد الامريكي بخطة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله في الاصلاح الاقتصادي، وأكدت أن المملكة تسير على الطريق الصحيح نحو التنمية.

كما أشادت بالاصلاحات التجارية السعودية خاصة في مجالي حقوق الملكية وقطاع الخدمات.

وقالت أن من أهم ما تملكه المملكة هي خبراتها الذين يدركون ما يتطلبه السير إلى الأمام.

وقدمت لمعالي الوزير الدكتور يماني تحية خاصة لما أنجزه لوطنه. وفي كلمته قال ممثل نيوزلندا: أصبحت منظمة التجارة العالمية الآن تضم ثلاثة أرباع العالم، وهي اضخم نظام يرعى حكم اللوائح والانظمة في التعاملات بين البلدان.

كما قال «كدولة مصدرة للمنتجات الزراعية أشكر جهود المملكة في تسهيل مرور سلعنا إلى أسواقها».

وقال ممثل الصين «الآن وبانضمام المملكة ستصبح المنظمة فعلاً عالمية كما يجب أن تكون».

ومن جانبه اشاد ممثل تايلاند بالمملكة والذي قال أنها بدأت فعلاً ومنذ الآن في تقديم إضافات لهذا المؤتمر».

كما عبر ممثل الهند عن ترحيبه الخاص بالمملكة والذي وصفها بـ «الصندوق الخاص الذي تمتد علاقته إلى عقود من الزمن».

كما قال «أتمنى ان تزداد علاقتنا القوية من انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية».

غرفة الرياض تتحرك لمواجهة منافسة الشركات العالمية لتجار السلع والخدمات

■ تشهد الغرفة التجارية الصناعية بالرياض خلال الأسبوع القادم نشاطاً مكثفاً للتعريف بمنظار التجارة العالمية وإيضاح دورها في تعزيز التجارة وتنشيطها بين الدول الأعضاء وتحقيق انسيابية وتدفق السلع والخدمات دون عوائق واطلاق حرية المنافسة في الأسواق العالمية.

أولى هذه الأنشطة محاضرة تعريفية عامة بالمنظمة وباتفاقياتها ومعاييرها التي تحكم وتنظم التجارة الدولية وتحررها من العوائق والقيود الحمائية الجمركية والكمية التي تفرضها الدول لحماية منتجاتها الوطنية من المنافسة وهي القيود التي تتعارض مع أنظمة ومعايير المنظمة.

وسيلقي المحاضرة الأولى الدكتور فهد بن سعد الدوسري في السابعة والنصف من مساء يوم الأحد ٢٥/١٢/٢٠٠٥م بمقر الغرفة، وفي السابعة والنصف من مساء يوم الثلاثاء ٢٧/١٢/٢٠٠٥م يلقي الدكتور الدوسري وهو خبير في أنظمة منظمة التجارة محاضرة أخرى موجهة لأعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ورؤساء اللجان القطاعية والنوعية بالغرفة والمسئولين بالأمانة العامة للغرفة والموظفين.

وتسبق هذه المحاضرة محاضرة يلقيها الدكتور فواز بن عبدالستار العلمي مستشار وزير التجارة والصناعة رئيس الفريق الفني التفاوضي لمفاوضات انضمام المملكة للمنظمة مساء يوم الاثنين ٢٦/١٢/٢٠٠٥م، ويتناول فيها أثر عضوية المملكة في المنظمة على المستهلك السعودي والوسائل الكفيلة بتعزيز استجابة المملكة لآثار هذه العضوية.

ويشرح الدكتور العلمي انعكاسات تطبيق اتفاقيات المنظمة على المواطن السعودي مباشرة، كما يلقي الضوء على الآثار التي تترتب على اقتصاد المملكة ككل وقطاعاته، وخصوصاً القطاع الخاص وما يتوجب عليه القيام به للاستفادة من المزايا التي تتيحها عضوية المملكة في المنظمة ومواجهة الآثار السلبية وحصرها عند أضيق نطاق.

ويذكر أن من أبرز التحديات التي سيفرضها انضمام المملكة لعضوية المنظمة زيادة حدة المنافسة بين القطاعات الاقتصادية السعودية في مجالات تجارة السلع والخدمات، وبين الشركات العالمية الكبرى داخل الأسواق المحلية مع هامش أقل للإجراءات الحمائية المسموح بها للأنظمة السعودية فرضها، مما يتطلب مقدرة أعلى للمنشآت السعودية على المنافسة وتطوير وتحسين المنتجات الوطنية وتقليص تكلفة إنتاجها.

وسيدور نقاش بين المحاضر والمشاركين يرد خلاله الدكتور العلمي على استفسارات وتساؤلات الجميع، خصوصاً بعد الانضمام الرسمي للمملكة لعضوية المنظمة وانتهاء المفاوضات المتعلقة بها والتي استمرت لأكثر من عشر سنوات.

من جهة أخرى دعا اللقاء الموسع للمستثمرين في قطاع البصريات الذي عُقد مؤخراً بمقر الغرفة التجارية الصناعية بالرياض إلى إنشاء معهد متخصص للبصريات لدعم القطاع بالكادر البشري المؤهل على أن يدعم من قبل صندوق تنمية الموارد البشرية.

وأقر اللقاء الذي نظمته لجنة البصريات المنبثقة عن اللجنة الطبية بالغرفة أن تتولى لجنة البصريات ضمن التنسيق لإيجاد والسعي لعمل دراسة عن حجم سوق البصريات في مدينة الرياض وأعداد الخريجين وكذلك معاهد التدريب المتخصصة.

وكان اللقاء قد ناقش مقترح إعفاء المستثمرين في قطاع البصريات من شرط توظيف فني سعودي متخصص في مركز البصريات إلى جانب مناقشة عزم هيئة الغذاء والدواء وضع مواصفات ومقاييس للعدسات اللاصقة والنظارات، ومناقشة تشكيل لجان للبصريات في الغرف التجارية الصناعية السعودية لدعم نشاط هذا القطاع على مستوى المملكة.

كما استعرض اللقاء معوقات الاستثمار في قطاع البصريات والذي تمثل في قضية تستر بعض المستثمرين في القطاع، ومشكلة تكدس بعض محلات البصريات في أماكن محددة، إلى جانب موضوع مطالبة البلديات الفرعية إزالة اللوحات العرضية لمحلات البصريات، وتبني لجنة البصريات بالغرفة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لإزالة تلك المعوقات.

أكد أن هناك تحديات داخلية وخارجية تواجه الانضمام السعودي لمنظمة التجارة.. حافظ:

القطاعات الصغيرة والمتوسطة كاليتيم.. وسياسات التخصيص السعودي تسير ببطء

الزراعة و الخدمات و النقل و القضاء أقل القطاعات الاقتصادية استعدادا للانضمام

طلعت حافظ أثناء المحاضرة

تغطية: محمد السعيد:

■ دعت محاضرة اقتصادية إلى ضرورة الاهتمام بتنمية قطاع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشكيل هيئة أو مؤسسة تهتم بها. ووصف طلعت زكي حافظ في محاضرة القاهاعن تبعات انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية في ثلاثية الدكتور عمر بامحسون، وصف حال هذه الشركات بحالة الابن اليتيم، مبيناً أنها تمثل ٨٥ في المائة من القطاع الخاص في السعودية، وتضم نحو ٨٢ في المائة من موظفي القطاع.

ودعا حافظ الى التوجه نحو الاقتصاد المتخصص و التقليل من حجم القطاع النفطي بحيث يكون القطاع الخاص هو المسيطر على الاقتصاد السعودي، معتبراً أن عملية الخصخصة في السعودية تسير ببطء، مستدلاً بالقطاعات التي لم يتم تخصيصها وهي الخطوط السعودية، سكك الحديد، وصوامع الغلال. مبينا أن نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٤م بلغت ٤٦ في المائة لقطاع النفط، ٣٥ في المائة للقطاع الخاص، و١٩ في المائة للقطاع الحكومي واضاف أن حجم الناتج المحلي الإجمالي للسعودية لعام ٢٠٠٥م بلغ نحو ١,١٥٢ ألف مليون ريال، نصيب الفرد ٥٠,٨٢، مشيرا أن عدد السكان ٢٢,٦٧ مليونا، ٦,١ منهم غير سعوديين. كاشفاً في الوقت ذاته عن وجود فرص واعدة استثمارية تصل لـ ٦٢٣ مليار دولار.

وعتبر حافظ القطاع الزراعي، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الخدمات، خدمات النقل، وخدمات القضاء أقل القطاعات الاقتصادية والإنتاجية السعودية استعدادا للانضمام للمنظمة.

فيما صنف القطاع الخاص (الشركات الكبيرة)، والصناعي (البتر وكيماويات)، خدمات الاتصالات، و القطاع المصرفي. من القطاعات الاقتصادية والإنتاجية السعودية الأكثر استعداد للانضمام.

وفي موضوع ذي صلة، أكد طلعت أن قوانين و تشريعات و تنظيمات منظمة التجارة العالمية ستساعد السعوديين على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المستهدفة و المنشودة، مستدلاً في المادة ٢٠ من اتفاقية الجات التي تكفل حق السعودية في منعها لدخول المحرمات.

وطلب حافظ في توصياته بضرورة تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد، والرفع من قدرة الموارد البشرية وتنمية مهاراتها، و تنويع القاعدة الاقتصادية في المجالات الواعدة، و زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بمدن المملكة المختلفة، وتطوير البنية التحتية المتعلقة بتقنية المعلومات، والمحافظة على الموارد الاقتصادية الحرجة. والتحسين من أداء الأجهزة الحكومية، و تعزيز استخدام الحكومة الإلكترونية، و بناء التكتلات الاقتصادية، والتسريع من سياسات التخصيص وتقليص دور الحكومة في إدارة دفة الاقتصاد الوطني، والاهتمام بالتحسين من القدرة التنافسية للصادرات السعودية، والتوجه نحو الاقتصاد المتخصص، والاهتمام بتنمية قطاع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و تكثيف التوعية الإعلامية لتعريف القطاعات المختلفة بالمملكة و خاصة الإنتاجية منها بمكاسب و تكاليف الانضمام، و إجراء وتوفير الدراسات اللازمة لتحقيق المكاسب و تخفيض التكاليف، و إصدار الدوريات الخاصة بنتائج المفاوضات، و إنشاء مركز استفسار بوزارة التجارة والصناعة، وتفعيل الحكومة الإلكترونية، والتشجيع على قيام الاندماجات والتحالفات الإستراتيجية. حماية البيئة.

وتحدث حافظ من خلال محاضرته عن خطوات الانضمام السعودي للمنظمة حيث ذكر أنها بدأت في تقديم المملكة طلب الانضمام للمنظمة في آذار (مارس) من عام ١٩٩٥م، وتبعها اجتمعت اللجنة الوزارية المشرفة على الانضمام نحو ٢٣ اجتماعاً، عقد فريق التفاوض السعودي ١١٧ اجتماعاً، أعد خلالها ٦٥ وثيقة رسمية تختص باستراتيجيات التفاوض المكاسب والتكاليف ودراسات الجدوى. زار الفريق ٥٧ عاصمة من عواصم الدول الأعضاء، خاض ٣١٤ جولة من المفاوضات الثنائية مع ٣٨ دولة.

وأضاف حافظ أن المملكة شاركت في ١٤ جولة من المفاوضات الشاملة، انتهت بإصدار تقرير فريق العمل المكون من ٣١٦ فقرة منها ٥٧ فقرة التزام، و ٥٩ استثناء، و ١٢ مرفقا. أجابت المملكة على اكثر من ٣٤٠٠ سؤال وقدمت اكثر من ٧٠٠٠ صفحة من الوثائق و المعلومات الخاصة بمختلف السياسات التجارية، الاقتصادية، المالية، القضائية، الصحية، و البيئية. مما دعا المملكة لإصدار ٤٢ نظاماً جديداً، منها ١٩ نظاماً مرتبطاً ارتباطا مباشراً باتفاقيات المنظمة الأساسية الخاصة بالعوائق الفنية أمام التجارة، التدابير الصحية، الصحة النباتية، حماية حقوق الملكية الفكرية، تراخيص الاستيراد، التثمين الجمركي، و الأنظمة الأخرى.

وذكر أن الدول الأعضاء بالمنظمة تسيطر على ٨٩ في المائة من إجمالي التجارة العالمية، ٩٠ في المائة من حجم رؤوس الأموال المستثمرة، ٩٣ في المائة من سوق الاتصالات و تقنية المعلومات، ٩٧ في المائة من براءات الاختراع و حقوق الملكية الفكرية، و ٩٢ في المائة من حجم الخدمات المالية و التأمين.

ولخص حافظ التحديات الداخلية التي تواجه الانضمام السعودي لمنظمة التجارة العالمية في النمو السكاني بمعدلات مرتفعة نسبياً، الحاجة إلى تحسين مستوى معيشة الفرد ونوعية الحياة في جميع مناطق المملكة، الزيادة المطردة في عدد الداخلين إلي سوق العمل، ارتفاع معدلات استخدام الموارد الاقتصادية، بالذات الطبيعية الحرجة، بطء مواكبة التقنيات الحديثة والمعلوماتية، الاهتمام بالتنمية النوعية لقوة العمل السعودية، المحافظة على حجم الدين العام في مستويات معقولة ومقبولة اقتصادياً، تقليص البيروقراطية الحكومية ورفع مستوي الكفاءة الإدارية، تدريب العمالة الوطنية ورفع مستوى أدائها المهني، دعم الصادرات وتسهيل نفاذها للأسواق، بطء تنفيذ سياسات التخصيص، تطوير سوق المال، التعامل مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب السعودي، هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد، حيث لا يزال اللاعب الأساسي والرئيسي، ضعف الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص، وعدم مواءمة مخرجاته مع متطلبات واحتياجات السوق. الحاجة للتوسع في مشاريع البنية التحتية، التحسين من القدرة التنافسية، تطبيق الأنظمة وسرعة نفاذ الأحكام والقرارات.

بينما تمثلت التحديات الخارجية في العولمة الاقتصادية، المهارات التقنية والفنية. البحث والتطوير، المعلوماتية وتطوير قاعدة البيانات بما في ذلك المتعلقة بمؤشرات الأداء الاقتصادي، عدم استقرار أسعار الصرف والفوائد العالمية، التزايد المستمر في حجم تجارة الخدمات على المستوى العالمي، تزايد حدة المنافسة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، قيام التكتلات الاقتصادية، التركيز على الجودة الشاملة.

ونفى حافظ أن يكون انضمام المملكة للمنظمة كان نتيجة ضغوط سياسية.

وان تحرير المملكة لقطاع التوزيع بالجملة والتجزئة، سيؤدي إلي إلغاء الوكالات الحصرية.

مفاوضات منظمة التجارة العالمية.. معارك شرسة بين الدول للحصول على أكبر مكاسب ممكنة

هونج كونج - (أ. ش. أ):

■ الحصول على اكبر منفعة من جولة هونج كونج هذا هو الشعار الذي رفعته الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية خلال مشاركتها في تلك الجولة من المفاوضات الشاقة من المفاوضات والتي تركز على مناقشة ملف الزراعة الا ان الواقع ان دول المنظمة وعددها ١٥٠ عضوا ما بين دول غنية ودول نامية واخرى اقل نموا لم يجمعها اتجاه واحد بل ولا موضوع واحد فالجميع يريد الحصول على أي مكسب او منفعه.

وعلى مدى جلسات المؤتمر الرسمية حاولت كل دولة طرح وجهة نظرها الخاصة بعلاقاتها التجارية المستقبلية مع الدول الاخرى الاعضاء في المؤتمر سواء من خلال تجمع تشارك فيه وتنتمى اليه والذي يحقق مصالحها او من خلال مجموعة تتخذ مسميات عديدة وقد تتغير تلك المجموعات وفقا للمصالح ووفقا لتغير الصفة الا ان الصراع الواضح كان بين الدول الغنية من ناحية والدول النامية والاقل نموا من جهة اخرى ناهيك عن الصراعات داخل الجماعة الواحدة مثل الصراع الصريح بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان.

وفي الوقت الذي تطالب فيه الدول النامية والاقل نموا بضرورة تحرير كامل للملف الزراعي والغاء الدعم الذي تقدمه الحكومات الغنية لمزارعيها ولمنتجاتها الزراعية الامر الذي يجعل من الصعب على منتجات الدول الفقيرة منافسة تلك المنتجات في الاسواق الخارجية بالاضافة الى القيود الضخمة التي تضعها الدول الغنية على السلع والمنتجات الزراعية الواردة من الدول النامية اليها سواء تمثلت في حصص او رسوم جمركية مما يزيد من الضغوط التي تواجهها منتجات تلك الدول في النفاذ الى الاسواق الخارجية ويضعف من قدرتها على المنافسة.

وبدأت تظهر نغمات مرتفعة خلال اعمال هذا المؤتمر من جانب الدول الغنية حيث ترى الولايات المتحدة ضرورة منح مساعدات مالية الى الدول الفقيرة لمساعداتها في تهيئة البنية التحتية الخاصة بها لزيادة قدرتها على التصدير وبعد ذلك ياتي الحديث عن السماح لنفاذ تلك السلع الى اسواقها ويويد وجهة النظر هذه اليابان والتي اعلنت بالفعل نيتها لتقديم ١٠ مليارات دولار الى الدول الفقيرة لتهيئة بيئتها التحتية اولا ثم اعلنت الولايات المتحدة مضاعفة المساعدات التي تقدمها الى تلك الدول للغرض ذاته من ١,٣ مليار دولار سنويا الى ٢,٧ مليار دولار سنويا.

وتتبنى مصر بصفتها ممثلا لافريقيا ولها دور كبير ومؤثر في منظمة التجارة العالمية وجهة النظر التي تؤيد ضرورة فصل عمليات المعونة والمساعدات التي تقدمها الدول الغنية عن حق الدول النامية في نفاذ سلعها الى الاسواق الغنية والغاء كافة اشكال الدعم الذي تقدمه للزراعة والمزارعين حتى تتمكن سلع الدول النامية الزراعية من المنافسة في اسواق الدول الغنية.

وشدد روبرت بورتمان الممثل التجاري الامريكي على ان البنية التحتية للدول النامية لا تساعدها على التصدير حتى اذا فتحت اسواق الدول المتقدمة امامها حيث انها لم تعد مهيأة للدخول الى تلك الاسواق فالموانئ ضعيفة وكافة اطراف العملية التصديرية تحتاج الى اعادة تأهيل ولذلك فمن الافضل الحديث عن مساعدة تلك الدول في تطوير بنيتها التحتية اولا وبعد ذلك يسمح لها بتصدير منتجاتها الى الدول المتقدمة.

ويتم الان نوع من المقايضات بين الدول المختلفة من اجل تحقيق اكبر مكسب ففي الوقت الذي تبدي فيه البرازيل تشددا حول مناقشة الملف الصناعي او ملف الخدمات وتقديم تنازلات بشانه لصالح تحرير هذين الملفين امام الدول الغنية حيث اشترطت قيام الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي بتحديد موعد نهائي لالغاء الدعم على السلع الزراعية واقترحت له عام ٢٠١٠ كشرط اساسي قبل الدخول في مفاوضات بشأن تحرير تجارة الخدمات والصناعة.

وقالت الهند انها على استعداد ان تتقدم بخطى اسرع ضعفين في الملف الخاص بتحرير الخدمات والصناعة في حال تقديم الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي موعدا محددا لتحرير الزراعة.

وعلى صعيد آخر تباينت الاراء حول الاتفاقات التجارية الخاصة التي تعقدها الدول فيما بينها في الوقت الذي تؤكد فيه الولايات المتحدة على اهمية عقد مثل هذه الاتفاقات في اطار المعاملات التفضيلية الخاصة ترى منظمة التجارة العالمية على ضرورة حصول الدول ذات التشابه في البيئات الاقتصادية مثل مجموعة الدول النامية مثلا على أي مزايا تفضيلية تحصل عليها أي دولة من خلال اتفاقها مع دولة غنية الامر الذي يضعف من اهمية الاتفاقات الثنائية التي تعقدها الدول الغنية مع الدول الفقيرة.

وفيما يتعلق بملف القطن الذي كانت قد تقدمت به اربع دول افريقية هي تشاد وبنين وبوركينا فاسو ومالي فقد اشترطت تلك الدول ضرورة إقرار الدول الغنية وعلى رأسها الولايات المتحدة بمبدأ الغاء الدعم الكامل على القطن المنتج لديها كشرط للموافقة على أي مقترحات في ملفات اخرى ويعتبر ملف القطن من الملفات الساخنة للغاية وذات الحساسية الشديدة خلال طرحه للمناقشة نظرا للاهمية التي يمثلها لعدد كبير من الدول ومن بينها مصر التي تقف بكل قوة خلف الطرح الافريقي في هذا الشأن حيث انه في حالة اقرار الغاء الدعم على القطن الامريكي ستكون هناك فرصة كبيرة للقطن المصري للانطلاق بقوة في الاسواق العالمية. وسوف تستمر عمليات الشد والجذب واستخدام كافة الوسائل المتاحة والمتوفرة امام المفاوضين الذين يحملون على كاهلهم امال شعوبهم في تحقيق اكبر استفادة او مكاسب ممكنة في سوق المفاوضات الشرس حيث اصبحت اجتماعات منظمة التجارة العالمية مختلفة عن كافة الاجتماعات التقليدية واصبحت اشبه بمعركة حربية او حلبة صراع يحاول فيها كل لاعب ابراز عضلاته من اجل بث الرعب في قلوب خصومه حتى يقبلوا بشروطه او على الاقل لا يغالون في شروطهم عن التفاوض.

مارثون مفاوضات منظمة التجارة العالمية يواصل جلساته

السفارة السعودية في هونج كونج تقيم حفل استقبال للوفد السعودي المشارك في المؤتمر

«أرامكو السعودية» تعتزم رفع عدد أبار التنمية في ٢٠٠٦ بنسبة ٦١ بالمئة

الرياض - (رويترز):

■ قالت شركة ارامكو السعودية الحكومية أمس إنها سترفع عدد أبار التنمية التي تحفرها العام المقبل بنسبة ٦١ بالمئة في اطار سعيها لزيادة الطاقة الانتاجية لتلبية الطلب العالمي.

وقالت الشركة التي أعلنت بالفعل خططا لمضاعفة اسطولها من منصات الحفر بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ في بيان على موقعها على شبكة الانترنت إن الزيادة تأتي في اطار مسعى غير مسبوق للمساعدة في تلبية الطلب العالمي المتنامي.

وعجلت السعودية بخطط التوسع في حقول النفط للمحافظة على الطاقة الانتاجية الفائضة وتلبية الطلب المتزايد.

وتهدف المملكة الى زيادة الطاقة الانتاجية الى ١٢,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٩ من حوالي ١١ مليون برميل يوميا حاليا.

وقال البيان إن الشركة تأمل ايضا بتنفيذ اربعة مشروعات عملاقة والسعي لفرص جديدة في مجال البتروكيماويات ومنتجات مشتقة اخرى.